أثر سياسات الانتاج والتسويق في الإسهام النسبي لمحصول القطن في الصادرات السودانية دراسة تطبيقية خلال الفترة 1970-2012م

أبو القاسم عبد الله محمد شرف الدين* صلاح الدين حمد كمبال محمد**

الملخص

تستهدف هذه الدراسة التعرف إلى أثر سياسات الإنتاج والتسويق في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة (1970–2012م) ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي الكمي، وقد تم اختيار ثلاثة متغيرات كعوامل مستقلة محتملة للتاثير في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية وهي التكاليف والإنتاج لتمثل سياسة الإنتاج ، أما سياسة التسويق فتمثلها سياسة التحرير الاقتصادي ، وقد أخضعت متغيرات الدراسة لاختبارات السكون والتكامل المشترك الذي تشير نتائجه إلى استقرار المتغيرات على المدى القصير وإلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، وقد تم استخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج التحليل الإحصائي E.views خلصت الدراسة إلى ضعف الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي حيث بلغ المتوسط العام 6.49 مقابل 45.16 للفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ، وتعد هذه النسبة ضعيفة مما يؤكد على ضعف الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية وأثبتت أيضاً الدراسة من نتائج التقدير الإحصائي أن العوامل التي تؤثر في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية هي سياسة الإنتاج وسياسة التسويق . فسياسة الإنتاج ممثلة في متغير التكاليف ومتغير الإنتاج بمعنوية إحصائية 1% حسب اختبار t . أما ساسية التسويق ممثلة بالمتغير الصوري الذي يمثل سياسة التحرير الاقتصادي فذات معنوية إحصائية 1% وفقا لاختبار t ، وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها قام الباحثان بتقديم بعض التوصيات المهمة للجهات المعنية للمساعدة في رفع الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية .

مقدمة:

يعد القطن من المحاصيل الرئيسية في العالم، فهو يزرع في نحو 76 قطراً، ويعتمد عليه ملايين البشر، ويحتل مركزاً مهماً بين المحاصيل النقدية التقليدية ذات القيمة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، ويشكل أهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بين الدول المنتجة له من ناحية والدول المستوردة له من ناحية أخرى باعتباره المصدر الرئيسي لحاجات الإنسان الكسائية من بين نباتات الألياف عموماً، فضلاً عن أنه مصدر مهم لحصيلة العملات الأجنبية في بعض الدول المصدرة له سواء في شكل خام أو منتجات قطنية وغيرها ومن ثم إسهامه النسبي في مجمل الصادرات القومية, بالنسبة للسودان فإن القطن كان هو المحصول الأول من حيث إسهامه النسبي في مجمل حصيلة الصادرات السودانية ولكن تناقص هذا الإسهام تدريجيا نتيجة لعوامل عديدة أهمها عدم استقرار سياسات إنتاج وتسويق القطن، وبالأخص عندما تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في العام 1992م التي كان لها أثر سلبي في المساحة المزروعة وفي التكاليف والإنتاج ومن ثم في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية ولمعالجة هذه الآثار السالبة تأتي أهمية هذه الدراسة .

مشكلة البحث:

هناك مشاكل وعقبات تواجه سياسات تسويق محصول

* أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال – كليّة إدارة الأعمال بجامعة شقراء.
وأستاذ الاقتصاد القياسي المساعد بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والدراسات التجارية – جامعة نيالا.
** الأستاذ المساعد بقسم الإدارة المالية – كلية إدارة الأعمال – جامعة شقراء.

القطن السوداني في السوق العالمي منها السياسات الاقتصادية الحكومية غير الثابتة تجاه محصول القطن. وخاصة سياسات الإنتاج والتسويق خلال فترة الدراسة حيث تميزت هذه السياسات بالتقلبات العنيفة التي أدت إلى حدوث عدم استقرار في تسويق القطن السوداني وربطه بالسوق العالمي فبعدت المسافة بين القطن السودان والسوق العالمي. كذلك فان التكلفة العالية للإنتاج وتدني الانتاجية وعدم وجود سياسة تسويق واضحة تحد من قدرة محصول القطن السوداني على المنافسة في السوق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض الإسهام النسبي للقطن في اجمالي الصادرات السودانية ، عليه تتحدد مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو مستوى الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية قبل وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي؟

2- إلى أي مدى تؤثر سياسات الإنتاج والتسويق في الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية القضية المطروحة التي تتعلق بسبل تطوير وتحسين سياسات إنتاج وتسويق محصول القطن السوداني وقدرته على المنافسة في السوق العالمي من خلال إسهامه في إجمالي الصادرات السودانية وكذلك أهميته في الاقتصاد الوطني باعتبار السودان من الدول الزراعية في المقام الأول.

فروض البحث:

1- تدني الإسهام النسبي للقطن في اجمالي الصادرات السودانية بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي التي طبقت في العام 1992م.

2-من أهم العوامل التي أدت إلى تدني الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية ارتفاع التكاليف وتدني الإنتاج (سياسات إنتاج) وسياسة التسويق(سياسة التحرير الاقتصادي)

أهداف البحث:

1- تستهدف هذه الدراسة معرفة مستوى الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية

2- التعرف على تاثير سياسات الإنتاج والتسويق في الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية، وتحديدها كميا بشكل واضح ودقيق، مما يسهل لواضعي السياسات الاقتصادية في الدولة ويمكنهم من اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في زيادة الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية.

3- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين فعالية سياسات إنتاج وتسويق محصول القطن السوداني في السوق العالمي لرفع الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية.

منهج البحث:

يُستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يوفر وصفاً دقيقاً للظاهرة، كما يعين في تنظيم البيانات ووصف النتائج وتحليلها وتفسيرها في عبارات واضحة لاستخلاص تعميمات ذات مغزٍ تؤدي للاستفادة منها في موضوع الدراسة. كما يستخدم المنهج الإحصائي الكمي لتقدير المعالم كميا.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي تشتمل على الدراسات والبحوث والمؤلفات التي أجريت في المجالات ذات الصلة بموضوع البحث.

حدود البحث:

الحد المكاني:جمهورية السودان.

الحد الزماني: يغطي هذا البحث الفترة الزمنية من عام 1970 -2012م

الدراسات السابقة:

1-**دراسة كلول فضل الله**،1994م بعنوان سياسات تسويق القطن السوداني بالتطبيق على شركة أقطان السودان المحدودة في الفترة من 1987- 1993م استهدفت الدراسة تحليل سياسات تسويق القطن والمعوقات التي تواجه إنتاجه وتسويقه ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت المنهج الوصفي وأهم ما توصلت إليه الدراسة الانخفاض في مساحات إنتاج القطن بكل أصنافه ووجود تقلبات في الإنتاج من موسم لآخر وذلك بسبب سياسات الدولة المبنية على الاعتماد على الذات في المحاصيل الغذائية وذلك بالتوسع في زراعة القمح والذرة على حساب القطن.اما في مجال التخطيط لزراعة القطن اتضح تفاوت وتباين في وجهة النظر التسويقية التي تمثلها شركة السودان للأقطان ووجهة نظر المؤسسات المنتجة من واقع الإمكانات الإنتاجية المتاحة.كذلك معاناة الأقطان السودانية من الإصابة بمرض العسلة التي تسبب اللزوجة للقطن والتي تؤثر في الخصائص الغزلية للأصناف مثل طول التيلة والمتانة.في مجال تنويع التركيبة الصنفية لم تكن الاستجابة لهذه السياسة متماشية مع متطلبات السوق العالمي.سوء وضعف إعداد الأقطان السودانية والذي يتمثل في الفرز والتدريج والحلج.تدني المواصفات وسوء الإعداد أدى إلى انخفاض أسعار القطن السوداني وفقد بعض أسواقه التقليدية. وبالرغم من ارتفاع الطلب على الأقطان طويلة التيلة الممتازة عالمياً والتي عُرف السودان بإنتاجها منذ القدم وكان يحتل المركز الثاني بعد مصر في تزويد العالم بها. إلا أنه فقد مركزه وذلك نسبة لسوء الإعداد. تدهور زراعة الأقطان المطرية بالرغم من تمتع هذه الأقطان بخصائص غزلية وصناعية وخلوها من العسلة ويمكن تسويق أي كمية منها وبأسعار مجزية . بدراسة العوامل المؤثرة في السعر التي تتمثل في المنافسة، السياسة الحكومية. اتضح أن تدني أسعار القطن السوداني يرجع إلى التدهور الذي أصاب القطن السوداني بسبب الأمراض والآفات وسوء الإعداد مما أفقده المركز التنافسي في السوق العالمي، والمنافسة الحادة من الألياف الصناعية بسبب التقدم التكنولوجي في الدول المستوردة للقطن وزيادة استخدام الألياف وتفضيل المستهلك النهائي لها لما تتمتع به من انخفاض في سعر الرداء المصنوع منها. أوصت الدراسة توصيات مهمة في هذا الجانب.

2-**دراسة سلوي محمد عبداللطيف**، 1998م بعنوان تقييم سياسات التمويل في مشروع الجزيرة ، تستهدف الدراسة تقويم السياسات التمويلية التي اتبعت في مشروع الجزيرة وهي سياسات محفظة البنوك التجارية، وسياسة البيع الآجل. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وأهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي: زادت تكاليف الإنتاج من 7% فترة بنك السودان إلى 54% فترة محفظة البنوك التجارية ولم تنخفض عن ذلك في فترة البيع الآجل. وهذا يؤكد الفرضية القائلة إن تكاليف الإنتاج في زيادة مستمرة رغم تغير السياسات.أثبتت الدراسة من النتائج الأولية أن ضعف العائد أدى إلى زيادة المديونية مما يؤكد الفرضية القائلة إن ضعف العائد أدى إلى زيادة المديونية. أثبتت الدراسة أن تغير سياسات التمويل لم يسفر عنها تحسن بالنسبة لسيولة المشروع ذلك نتاج زيادة المديونية الذي أدى إلى تجميد رؤوس الأموال وصعوبة تدويرها مما ترتب عليه آثار سالبة على سيولة المشروع وإخفاقات تدفق النقد. هذا يؤكد الفرضية القائلة إن عدم تحصيل الديون أدى إلى ضعف السيولة النقدية بالمشروع.من البيانات الأولية نجد أن هنالك عدداً كبيراً من المزارعين يواجهون عجزاً في تمويل العمليات الزراعية المختلفة خاصة فترة تأسيس المحصول مما ترك آثاراً سالبة على الإنتاجية. هذا يؤكد الفرضية القائلة إن السياسات المالية التي طبقت في مشروع الجزيرة لم تستطع أن

تسد الفجوة التمويلية. أثبتت الدراسة من البيانات الأولية أن هنالك نسبة لا يستهان بها من إسهام مزارع مشروع الجزيرة من التمويل الذاتي، مما يسهم في سد فجوة التمويل. هذا يؤكد الفرضية القائلة إن هنالك إمكانية لإسهام مزارع مشروع الجزيرة في تقليل فجوة التمويل. توصلت الدراسة إلى عدة مقترحات قد تسهم في تذليل المشكلة.

من الدراسات السابقة في أعلاه نلاحظ أن كل الدراسات تناولت المنهج الوصفي بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية ومن حيث المنهج حيث تناولت الدراسة المنهج الإحصائي الكمي بجانب المنهج الوصفي مما يعد إضافة علمية كذلك استخدم في هذه الدراسة معادلة انحدار خطي متعدد بينما في الدراسات الأخرى كانت نظرية فقط.

هيكل البحث:

بعد المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين تناول القسم الأول الإطار النظري الذي يشتمل على سياسات إنتاج القطن وسياسات تسويق القطن أما القسم الثاني فتناول الدراسة التطبيقية التي احتوت علي بناء النموذج الرياضي وتقديره وتقويمه واختبار المقدرة على التنبوء بالنموذج المقدر واخيرا اشتملت الدراسة على الخاتمة التي تكونت من النتائج والتوصيات.

القسم الاول: سياسات إنتاج وتسويق القطن وإسهامه النسبي في اجمالي الصادرات:

يعد السودان واحداً من الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي وللتخلص من هذه المشكلات كان لابد له من اتباع تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتمثلة في اتباع سياسة التحرير الاقتصادي وتعرف سياسة التحرير الاقتصادي بأنها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الموصي بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تستهدف الوصول بالاقتصاد الي حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية وتحقيق نمو مستمر (باير،1977) وقد حدد صندوق النقد الدولي ثلاث آليات لتنفيذ شروطه وهي:

1- تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى الى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

2- اتباع سياسة الخصخصة بتحويل مؤسسات القطاع العام الخاسرة إلى مؤسسات قطاع خاص مما يعني تراجع أثر الدولة في دعم القطاع الزراعي

3- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وخفض الرسوم على الوردات مما قلل من فرص منافسة القطن في السوق العالمي

ولمعرفة أثر تطبيق سياسة التحري الاقتصادي على إنتاج وتسويق القطن نتبع الآتي:

أولا: سياسات إنتاج القطن في السودان:

بدأت زراعة القطن لأول مرة في دلتا طوكر شرقي البلاد. وبدأت زراعته على أساس تجاري عام 1905م حيث استمر الإنتاج التجاري بكميات ضئيلة حتي العام 1925م حيث تم بناء خزان سنار وقيام مشروع الجزيرة الذي يعد أكبر مشروع مروي في العالم بمساحة 2.1 مليون فدان لزراعة القطن بالري الانسيابي ويسهم 65% من إنتاج السودان من القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة من ثم اتبعت الدولة سياسات تعمل على زيادة المساحات المزروعة قطنا فتوسعت رقعة زراعة القطن في مناطق مختلفة من أجزاء السودان وأيضا عملت على مكافحة الآفات الزراعية لزيادة وتحسين الإنتاجية بالإضافة إلى العمل على تخفيض تكلفة إنتاج القطن(أبوسالمة،2001م) حيث بلغت أقصى مساحة مزروعة قطنا في العام 1970 قدرها 1213 ألف فدان بينما أدني مساحة مزروعة قطنا كانت في العام 1991م بمساحة 331 ألف فدان وذلك للجفاف

والتصحر الذي ضرب السودان في العام 1984م ثم تلاه تغير النظام السياسي في السودان في العام 1985م الذي أطاح بنظام المشير جعفر محمد نميري ثم ثورة الإنقاذ الوطني في العام 1989م ثم السيول والأمطار والفيضانات في العام 1988م التي كانت لها التاثير السلبي في تناقص المساحة المزروعة قطنا وفي العام 1991م تم تطبيق سياسة استبدال العملة التي كان لها أثر سلبي في النشاط الزراعي وخاصة محصول القطن وبلغ المتوسط العام للمساحة المزروعة 920.6 ألف فدان خلال الفترة 1970–1991م بينما بلغ أعلى إنتاج للقطن 1288 طناً في العام 1970م وأدنى إنتاج له في العام 1979م حيث كان 317 الف طن وبلغ المتوسط العام للإنتاج خلال الفترة المذكورة 792 ألف طن. أما بالنسبة لتكلفة الإنتاج فأعلى تكلفة للإنتاج في العام 1991م بلغت 6833 جنيه بينما أدنى تكلفة لإنتاج القطن في العام 1970م كانت 42 جنيها أما المتوسط العام لتكلفة إنتاج الفدان خلال الفترة المذكورة بلغ 822.8 جنيها كما في الجدول رقم (1) في ادناه.

جدول رقم (1) إنتاج القطن في السودان قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

العام	المساحة المزروعة	إنتاج القطن	تكلفة إنتاج الفدان
1970	1213	1288	42
1971	1203	1283	46
1972	1182	1052	46
1973	1179	1237	55
1974	1168	1057	63
1975	905	566	86
1976	977	627	92
1977	1139	994	102
1978	997	733	97
1979	996	317	81
1980	932	510	108
1981	863	814	277
1982	934	1079	301
1983	1018	629	426
1984	993	643	444
1985	788	726	778
1986	825	866	835
1987	767	701	1040

1988	745	718	1559
1989	675	693	1982
1990	424	421	2808
1991	331	471	6833
المتوسط العام	920.6	792	822.8

المصدر: إعداد الباحث من مجموعة تقارير بنك السودان ووزارة المالية وهيئة البحوث الزراعية للسنوات المذكورة.

بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغت أعلى مساحة مزروعة قطنا664 ألف فدان في العام 1996م بينما أدنى مساحة مزروعة قطنا كانت 56 ألف فدان في العام 2009م أما المتوسط العام خلال الفترة 1992–2012م بلغ 356.7 ألف فدان ،أما أعلى إنتاج للقطن 569 ألف طن سجل في العام 1995م بينما أدنى إنتاج 11 ألف طن في العام 2009م حيث بلغ المتوسط العام لإنتاج القطن خلال فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 293.8 ألف طن. أما اعلى تكلفة لإنتاج القطن كانت في العامين2003 و2007م وبلغت 551590 جنيهاً وذلك لتدهور قيمة العملة السودانية مقابل الدولار وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج أما أدنى تكلفة لإنتاج القطن بلغت 17670جنيهاً في العام 1992م لبداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بينما بلغ المتوسط العام لتكلفة إنتاج القطن 401528.5 جنيهاً.

جدول رقم (2) إنتاج القطن في السودان بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

العام	المساحة المزروعة	إنتاج القطن	تكلفة إنتاج الفدان
1992	293	259	17670
1993	464	245	27160
1994	416	438	60340
1995	596	569	176480
1996	664	524	269440
1997	420	454	243850
1998	271	241	438540
1999	388	275	374080
2000	379	396	390900
2001	346	304	520600
2002	370	449	508600
2003	408	346	551590
2004	516	451	526930
2005	406	394	529040
2006	381	321	535853

2007	127	125	551590
2008	305	280	538828
2009	56	11	542090
2010	107	71	544169
2011	392	288	541696
2012	185	123	542652
المتوسط العام	356.7	293.8	401528.5

المصدر: إعداد الباحث من مجموعة تقارير بنك السودان ووزارة المالية وهيئة البحوث الزراعية للسنوات المذكورة.

وبإجراء مقارنة بين الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي اتضح الآتي:

1- المتوسط العام للمساحة المزروعة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ 920.6 ألف فدان وهو أكبر من المتوسط العام للمساحة المزروعة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي الذي بلغ356.7 ألف فدان.

2- المتوسط العام لإنتاج القطن قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ 792 ألف طن وهو أكبر من المتوسط العام لإنتاج القطن بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي الذي بلغ 293.8 ألف طن.

3- المتوسط العام لتكلفة الفدان قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ 822.8 جنيهاً وهو أقل من المتوسط العام لتكلفة الفدان بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي الذي بلغ 401528.5 جنيهاً.

يتضح من ذلك أن الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي أفضل من الفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من حيث زيادة المساحة المزروعة قطنا وزيادة الإنتاج وانخفاض التكلفة مما يعني أن سياسات إنتاج القطن أفضل في الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

ثانيا: سياسات تسويق القطن في السودان:

تسويق القطن عبارة النشاط الاقتصادي الذي بواسطته يحدث تغير في ملكية القطن وفي توزيعه نتيجة للصفقات النقدية (شبانة ،2000م) ولذلك يقسم إلى ظاهرتين أساسيتين إحداهما تتصل بالصفقات وبالنشاط الاقتصادي الخاص بتحويل ملكية القطن خلال البيع والأخرى تشتمل علي الصفقات والنشاط الاقتصادي الذي يتضمن التوزيع الطبيعي للقطن الظاهرة الأولي تشتمل علي الأسعار الفعلية والطرق التبادلية والظاهرة الثانية تتكون من التوزيع الطبيعي للقطن بما فيه من خدمات ضرورية لجعل القطن بصفات معينة وبكميات مناسبة في الأوقات والأماكن المعينة يقوم بالعملية التسويقية أولئك الذين يقومون بإضافة منافع اقتصادية آليه ، بتجميعه ونقله ويمر القطن في مساره التسويقي من مناطق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك في الداخل أو الخارج بالعديد من الخطوات التسويقية التي تختلف باختلاف طول المرحلة وتباين طبيعتها عليه فإن أهم الخطوات التسويقية التي يمر بها القطن السوداني تشتمل على عمليات الفرز والتوزيع والحليج والنقل والتخزين والبيع والتامين وأخيرا الشحن إلى الخارج أو المصانع المحلية تدخلت الحكومة السودانية في ميدان تجارة وتسويق الأقطان السودانية عن طريق قرار التأميم الصادر عام 1970 (المؤسسة العامة لتسويق القطن ،1972) بإنشاء مؤسسة الدولة لتسويق القطن والتي شملت قطاع تصدير القطن وشركات تصديره وإعادة

تنظيم تلك الشركات بدمجها لتسمي بالمؤسسة العامة لتسويق الإقطان السودانية عام 1971 التي تعد ذات شخصية اعتبارية وتملك حق احتكار القطن وحق الاستدانة والتسليف على المحصول بطرق تتماشي مع قيامها بواجباتها وتختص المؤسسة بالقيام بالآتي:

1- شراء الأقطان من جميع المنتجين في السودان وبالأسعار والشروط التي تحددها

2- القيام بعمليات إعداد وتجهيز القطن بما في ذلك حلجه وفرزه وتخزينه

3- تسويق القطن محليا وخارجيا

4- تصدير القطن والرقابة والإشراف على عمليات تصديره

5- بيع القطن بواسطة المؤسسة

أصبحت السياسة العامة لتسويق الأقطان السودانية تستهدف تحقيق الاهداف الآتية:

اولاً الاهتمام بإعداد القطن وتجهيزه بهدف كسب ثقة الأسواق العالمية

ثانيا: تحقيق التحسين المستمر في الخصائص الغزلية للأصناف السودانية من أجل تقوية مركزها التنافسي إزاء الأقطان الاخرى.

ثالثا: ضمان التكافؤ في فرص الشراء بالنسبة لجميع المشتريين للأقطان السودانية على قدم المساواة عمل علاقة مباشرة مع تجار القطن في العالم.

إذن توضح السياسة التسويقية للقطن وتحدد أسعاره في بداية كل موسم بواسطة مجلس إدارة المؤسسة العامة للقطن سابقاً، وشركة السودان للأقطان المحدودة حالياً، بالتشاور مع وزير المالية والاقتصاد الوطني، آخذة في الاعتبار الجوانب المتعلقة بتصدير القطن مثل الأسعار ونظام البيع وطريقة الدفع ونوع العملة ومصاريف التحويل ومصاريف التخزين والأوزان والعلامات على البالات. وخلاصة القول اتبع السودان العديد من السياسة لتصدير القطن السوداني أهمها نظام البيع التنافسي في المزادات ثم سياسة احتكار القطن بواسطة المؤسسة العامة للأقطان ثم سياسة التحرير الاقتصادي.

ثالثا: الإسهام النسبي للقطن في إجمالي الصادرات السودانية:

كان اعتماد الاقتصاد السوداني في مطلع السبعينيات أساسا علي القطن الذي يسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جملة العمالة والدخل 60% من عائدات التصدير ونسبة عالية من إيرادات الحكومة (أحمد ، 2002م) كان السودان ينتج 40% من إنتاج العالم من القطن طويل التيلة وتمثل هذه النسبة 80% من جملة إنتاج السودان من القطن أما 20% الأخرى قطن متوسط التيلة ويصدر جميع إنتاج السودان من القطن باستثناء نسبة 6-7% تستهلكها صناعة النسيج المحلية(العرض الاقتصادي، 1973) تدهور سوق القطن العالمي عام 1973 وذلك للركود العالمي الذي ساد تجارة القطن وذلك لاكتشاف بدائل جديدة لصناعة المنسوجات (وزارة المالية والاقتصاد ،1977 م) مما أدي إلى تدني نسبة صادرات القطن إلى إجمالي قيمة الصادرات.

جدول رقم (3) الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية
خلال الفترة1970-1991م قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

العام	الإسهام النسبي للقطن في الصادرات
1970	61.3
1971	61.1
1972	58.6
1973	55.4
1974	35.5
1975	46
1976	50.7
1977	57.2
1978	51.8
1979	65
1980	42.5
1981	19.2
1982	25
1983	48.4
1984	44.3
1985	44
1986	30.4
1987	44.7
1988	44.6
1989	44.7
1990	42.6
1991	20.5
المتوسط العام	**45.16**

المصدر: إعداد الباحثين من واقع التقارير السنوية لبنك السودان

نلاحظ من الجدول رقم (3) في أعلاه أن أعلى نسبة لإسهام القطن في الصادرات السودانية بلغت 65% في العام 1979م وأدنى نسبة له بلغت 19.2% في العام 1981م ، ويُعزَى هذا الانخفاض في الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية إلى الأسباب الآتية :

أولاً: تقلبات أسعار القطن في الأسواق العالمية.
ثانياً: التفاوت السنوي في حجم الإنتاج لاختلاف المساحات المزروعة.
ثالثاً: تأثر المحصول بعوامل الطبيعة والآفات الزراعية(السيد ، 1998م).

وقد بلغ المتوسط العام للإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية خلال الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 45.16 وهي نسبة مقبولة.بعد ذلك تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

جدول رقم (4) الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية خلال الفترة1992-2012م بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

العام	الإسهام النسبي للقطن في الصادرات
1992	13.9
1993	17.9
1994	22.1
1995	20.7
1996	17.7
1997	16
1998	5.7
1999	2.93
2000	2.61
2001	3.19
2002	4.23
2003	2.48
2004	2.22
2005	1.45
2006	0.77
2007	0.52
2008	0.54
2009	0.29
2010	0.28
2011	0.35
2012	0.34
المتوسط العام	**6.49**

المصدر : إعداد الباحثين من واقع التقارير السنوية لبنك السودان

نلاحظ من الجدول في اعلاه رقم (4) أعلاه أن أعلى نسبة للإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية بلغت 22.1% في العام 1994م بينما أدنى نسبة له بلغت 0.28% في العام 2010م أما المتوسط العام للفترة 1992-2012 خلال تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ 6.49 وهذه النسبة ضعيفة مقارنة بالفترة السابقة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وبإجراء مقارنة بين الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي اتضح الآتي:

المتوسط العام لإسهام القطن النسبي في إجمالي الصادرات السودانية قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ 45.16 وهو أكبر من الإسهام النسبي للقطن في إجمالي الصادرات السودانية بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي الذي بلغ 6.49 ، يتضح من ذلك أن الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي افضل من الفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من حيث زيادة الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية.

القسم الثاني :الدراسة التطبيقية:

اولا : بناء النموذج القياسي للدراسة:

لمعرفة اثر كل من سياسات الانتاج وسياسة التسويق في الإسهام النسبي لمحصول القطن في الصادرات السودانية خلال الفترة 1970-2012م تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد يأخذ الشكل الرياضي الآتي:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+a_1D+U_t$$

حيث:

Y: يمثل الإسهام النسبي لمحصول القطن في الصادرات السودانية كمتغير تابعX_1: إنتاج محصول القطن بالقنطار كمتغير مستقل أول وهو يمثل سياسة إنتاج.

X_2: تكاليف إنتاج محصول القطن بالجنيه ايضا يمثل سياسة إنتاج.

D : متغير صوري يعبر عن سياسة التسويق وذلك من خلال تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

حيث:

D_0 =للفترة 1970-1991 قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

D_1= تغطي الفترة 1992-2012 فترة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

B_0 B_1 B_2 a_1 تمثل معالم النموزج المراد تقديرها حيث B_0 القاطع وهو يمثل مقدار الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية في حال عدم وجود المتغيرات المستقلة والإشارة المتوقعة موجبة أما B_1 يمثل ميل وهو درجة تاثير المتغير المستقل (الإنتاج) على المتغير التابع (الإسهام النسبي للقطن في إجمالي الصادرات السودانية) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة بينما B_2 ميل وهو تاثير تكاليف الفدان في المتغير التابع الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة أما a_1هو مقدار تاثير السياسة التسويقية ممثلة بفترة التحرير الاقتصادي في المتغير التابع يتوقع أن تكون الإشارة سالبة U_tحد الخطاء العشوائي ويمثل المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع والغير مضمنة في النموذج.

ثانيا: اختبارات السكون والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار السكون من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من أهمية

قصوى في دقة نتائج التحليل وتتمثل المرحلة الأولى للتحليل الإحصائي في هذه الدراسة في اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج لمعرفة مدى استقرار المتغيرات على المدى القصير بمعنى آخر تتمثل هذه المرحلة في الوقوف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة في مستوياتها او عند حساب الفروق الأولى لها وهناك العديد من اختبارات السكون أهمها اختبار ديكي- فوللر المركب Augmented Dickey Fuller Test (ADF) ويقوم اختبار ديكي- فوللر المركب علي المعادلة الآتية: $\Delta X_t = \alpha + BX_{t-1} + \Sigma^k \lambda \Delta X_{t-1} + \varepsilon$

حيث Δ يمثل الفروق الأولى ، X يمثل المتغير المراد اختباره ، ε عنصر الخطأ، k تمثل عدد مرات الإبطاء في حين أن $\alpha(B)$ ترمز للمعالم المراد تقديرها وينطوي اختبار ديكي- فوللر المركب على فرضية العدم $B=0$ مقابل الفرضية البديلة $B>0$ وبناء على اختبار ديكي- فوللر المركب فانه يتم رفض فرضية العدم المتمثلة في وجود جذر الوحدة وأن السلسلة ساكنة في مستواه إذا كانت قيمة t_c المحسوبة أكبر من قيمة t_t الجدولية والمقترحة من مايكنون (Mackinnon) وفي المقابل يتم قبول فرضية العدم في أن السلسلة الزمنية للمتغير غير ساكنة في مستواها في حالة كون القيمة المقدرة لإحصاء t_c المحسوبة أقل من قيمة t_t الجدولية ويعاد تقدير المعادلة في اعلاه باستخدام الفروق الأولى للمتغير لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة عند احتساب الفروق الأولى لها (Miller and Russek,) ويوضح الجدول رقم (1) في أدناه نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات موضوع الدراسة وتتمثل هذه المتغيرات في تكلفة الفدان بالجنيه(X_2) والإنتاجية بالقنطار(X_1) , والإسهام النسبي للقطن في الصادرات (Y) وباستخدام اختباري ديكي-فولر المدمج (ADF) لاختبار السلاسل الزمنية لبيانات النموذج، كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لـ(ADF)

No	Variables	(ADF) Values(t_c) القيمة المحسوبة	Critical Values(t_t) القيمة الجدولية	Prob	(ADF) unit root test on	Level
1	***Y***	-2.822	-2.667	0.0137	test on D(Y,2)	Second difference 10%
2	***X1***	-3.386	-3.052	0.0044	Test onD(X_1,2)	Second difference 5%
3	***X2***	-7.943	-3.857	0.0013	Test onD(X_2)	Frist difference1%

المصدر: إعداد الباحث، نتائج التحليل الإحصائي باستخدام E-Views.

يتضح من الجدول رقم (1) في أعلاه أن نتائج تحليل استقرار السلاسل الزمنية لبيانات نموذج سعر الصرف في السودان كالآتي:

1- سلسلة الإسهام النسبية للقطن في الصادرات السودانية (Y) وسلسلة إنتاجية محصول القطن (X_1) سلسلة مستقرة عند الفرق الثاني.

2- أما سلسلة تكاليف إنتاج القطن (X_2) فهي سلاسل مستقرة عند الفرق الأول.

ويلاحظ أن استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالنموذج يتراوح ما بين استقرار الفرق الأول واستقرار الفرق الثاني ، وعليه لابد من إجراء عملية اختبار التكامل المشترك.

2- تحليل التكامل المشترك Co-Integration Analysis

في هذا الجزء يتم تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة بعد أن تبين أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة أو متوازنة على المدى القصير ومن أهم الأساليب المطورة حديثاً أسلوب اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الخاص بفكرة التوازن في الأجل الطويل، حيث تقتضي النظرية الاقتصادية – في الغالب – بعدم تباعد بعض المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض بشكل كبير، خاصة في الأجل الطويل ويرجع الفضل إلى) (Granger, 1986 في تطوير النظرية الإحصائية للتكامل المشترك، كما يرجع الفضل إلى(1987،)Engle and Granger في صياغة هذا المفهوم بشكل متكامل وبيان العلاقة بين المفهوم الإحصائي للتكامل المشترك ومفهوم التوازن في الأجل الطويل وتبعاً لأنجل وجرانجر يمكن تعريف التكامل المشترك لزوج من المتغيرات (X, Y) على أنه وجود توليفة (مركب) خطية ساكنة في هذين المتغيرين. وكذلك يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (X_∞, Y_∞) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كلاً على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموع ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبوء بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (X, Y) متكاملتين في الرتبة الأولى كلاً على حدة أن تكون *البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة في* الرتبة صفر. $\mu_t = Y_t - a - bX_t$

ووفقاً لهذا المنطق فإن النظام يكون في وضع توازني عندما $\mu_t = 0$ ، ويكون في حالة عدم توازن عندما $\mu_t \neq 0$. وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، فقد طور الاقتصاديون عدداً من الاختبارات، من أهمها اختبار إنجل-جرانجر Engle-Granger Test. ولإجراء اختبار إنجل-جرانجر نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية الآتية للتكامل المشترك:

$$Y_t = a + bX_t + \mu_t$$

$$Y_t = a + b_1T + b_2X_t + \mu_t$$

ثم نحصل على البواقي وفقاً للقيمة المستخدمة

$$\mu_t = Y_t - a - bX_t$$

$$\mu_t = Y_t - a - b_1T - b_2X_t$$

نقوم باختبار مدى سكون سلسلة (μ_t) بتقدير إحدى الصيغ الآتية:

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + E_t \Rightarrow DF$$

$$\Delta\mu_t = \lambda\mu_{t-1} + \sum P_{t-j}.\Delta\mu_{t-j} + E_t \Rightarrow ADF$$

ونحدد (τ_C) المحسوبة لمقارنتها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها خصيصاً كل من أنجل وجرانجر لذلك، فإذا كانت (τ_C) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض فرض العدم (0) ومن ثم تكون السلسلة (μ_t) ساكنة، وبيانات سلسلتي كل من (Y, X) تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءاً على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً. وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة

بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار زائفاً ولاختبار درجة تكامل النموذج سوف نستخدم اختبار إنجل–جرانجر باعتبار أنه أكثر ثباتاً واستقراراً في نتائجه، ولأنه متاح في برامج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (6) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

Equation	ADF	ADF Critical Values			DW	Prob	R^2	Level
		1%	5%	10%				
$Y=f(x_1 , x_2 , d_1)$	−4.820	−3.857			1.94	0.000	82%	Test onD (residuals) البواقي مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث، نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (6) في أعلاه أن متغيرات نموذج الإسهام النسبي للقطن في إجمالي الصادرات السودانية مستقر عند الفرق الأول بمستوى دلالة إحصائية 0.1%عليه تعد بواقي النموذج متكاملة، ومن ثم فإن متغيرات النموذج تكون مستقرة على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير وتقويم النموذج

لمعرفة أثر سياسات الإنتاج وسياسة التسويق في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد MULTI مستخدمين طريقة للمربعات الصغرى العادية OLS وقد تم اعتماد برنامج التحليل الإحصائي spss وبرنامج التحليل E.views للتحليل وعند تقدير النموذج استخدمنا الصيغة اللوغريثمية للتخلص من بعض مشاكل القياس فكانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\hat{Y}= 55,464-2,786X_1-4,32X_2-23,979D$$

T (10,31) (−2,05) (−3,67) (−4,52)

Sig (0.000) (0.047) (0.001) (0.000)

R^2= %83 R^2 adjusted square=%81

F=60.87 sig=(0.000)

DW=1.104

يلاحظ من النموذج المقدر في اعلاه أن كل المتغيرات المستقلة في النموذج ذات تاثير معنوي وفقا لاختبار t بمستوي معنوية 1% وهذا يعني ان سياسة التسويق وسياسات الإنتاج كلاً على حدة تؤثر في الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية بينما بلغ معامل التحديد المعدل نسبة عالية بلغت 81% وهي مقدار التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية نتيجة للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي تمثل سياسات الإنتاج وسياسة التسويق بينما 19% ترجع لعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج ، يلاحظ أن إشارة معلمة القاطع موجبة بلغت B_0=55,4 تتفق مع النظرية الاقتصادية أما اشارة معلمة الإنتاج (تمثل سياسة الإنتاج) سالبة B_1= −2.786 مخالفة للنظرية الاقتصادية حيث زيادة الإنتاجية يؤدي الى انخفاض الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية هذه النتيجة مقبولة حسب واقع السودان وذلك لعدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وتدني أسعار القطن العالمية وانخفاض قيمة الجنيه السوداني ، وانخفاض المساحات المزروعة بالقطن ، بينما إشارة معلمة تكاليف الإنتاج التي (تمثل سياسة الانتاج) سالبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية حيث انخفاض تكاليف الإنتاج تؤدي الى زيادة الإسهام النسبي لمحصول القطن في الصادرات السودانية أما معلمة سياسة التحرير (تمثل سياسة تسويق) كذلك سالبة a_1=−23.979 وهي تتفق مع الواقع السوداني وذلك

لتدهور سعر الصرف مما يجعل منافسة صادرات القطن خارجيا في ظل تحرير الأسعار صعبا.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات:

أولاً:النتائج:

أهم النتائج التي تم توصل اليها الاتي:

1- أثبتت الدراسة أن مستوي الإسهام النسبي للقطن في إجمالي الصادرات السودانية في الفترة (1970-1991م) قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي بلغ المتوسط العام له 45.16 وهو أكبر من المتوسط العام للفترة(1992-2012م) بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي الذي بلغ 6.49 وهو ضعيف مقارنة بالفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

2- اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة عند الفروق أي ساكنة على المدى القصير كما تفيد النتائج أن هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، مما يعني ارتباطها بعلاقة توازنية طويلة الأجل.

3- توصلت الدراسة من نتائج التحليل أن الشكل المناسب لدوال النموذج القياسي هو الشكل الخطي لإعطائه نتائج أفضل من الشكل غير الخطي.

4- اجتياز النموذج المقدر جميع المعايير الاقتصادية المتعلقة بإشارات وحجم المعالم المقدرة والمعايير الإحصائية مثل معامل التحديد R^2. واختبارات معنوية المعالم مثل اختبار t.

5- بناءاً على نتائج تقدير النموذج القياسي توصلت الدراسة إلى أن سياسات الإنتاج ممثلة في (إنتاج القطن بالقنطار وتكاليف إنتاج القطن بالجنيه) بالإضافة إلى سياسة التسويق معبرا عنها بسياسة التحرير الاقتصادي لها اثر معنوي في الإسهام النسبي للقطن في الصادرات السودانية.

6- اتضح أن الفترة قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي أفضل من الفترة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من حيث الإنتاج والتكاليف والإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية.

7- أثر سياسة التحرير الاقتصادي في الإسهام النسبي لمحصول القطن في إجمالي الصادرات السودانية سالب وذلك من خلال زيادة التكاليف وانخفاض المساحة والإنتاج .

ثانيا: التوصيات:

علي ضوء النتائج السابقة خلص الباحثان إلى بعض التوصيات لمعالجة أوجه القصور التي أحاطت بسياسات إنتاج وتسويق القطن التي أدت إلى تدني الإسهام النسبي له في إجمالي الصادرات السودانية وهذه التوصيات هي:

1- على الجهات المختصة العمل على مراجعة سياسة التحرير الاقتصادي في الجوانب المتعلقة بإنتاج وتسويق محصول القطن باعتباره محصولاً استراتيجياً للسودان وذلك بتقديم كافة أنواع الدعم لمزارع القطن.

2- العمل على زيادة المساحات المزروعة قطنا وتحسين الإنتاجية للفدان بإدخال التقنيات الحديثة

3- تقليل تكاليف إنتاج القطن برفع كافة أنواع الجبايات والضرائب عن كاهل المحصول.

4- توفير مستلزمات الإنتاج ، التقاوي ،المبيدات ، الأسمدة ،الآليات و الطاقة ...الخ بأسعار معقولة

5- تاهيل البنيات الأساسية لمشاريع القطن خاصة مشروع الجزيرة بإعادة تنظيم وفتح قنوات الري والإيمان باهمية المشروع للاقتصاد السوداني مع توفير إدارة مقتدرة.

6- التوسع في إنتاج القطن بانشاء مشاريع جديدة لامتصاص البطالة واستغلال كامل حصة السودان من مياه النيل والنهوض بإنتاج القطن المطري مع مكافحة الأمراض والآفات التي تصيب القطن.

7- العمل على تصنيع القطن والدخول في ميدان صناعة الملابس الجاهزة بقوة.

المراجع:

1- كلول فضل الله ، سياسات تسويق القطن السوداني بالتطبيق على شركة أقطان السودان المحدودة الفترة (1987-1993م) دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ،1994م.

2- سلوى محمد عبداللطيف، تقييم سياسات التمويل في مشروع الجزيرة، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية، 1998م.

3- شريك باير، فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ، ترجمة بيار عقل ، دار الطباعة ، بيروت، 1977م.

4- عباس يوسف أحمد أبوسالمة، المواد الخام النسيجية: مصادرها وخواصها ،ط1، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2001م.

5- زكي محمود شبانة ،معالم رئيسية في البنيان الاقتصادي القطني العالمي ، الإسكندرية دار المعارف ،1963م

6- المؤسسة العامة لتسويق الأقطان، مذكرة مقدمة إلى المؤتمر الزراعي السنوي ، الخرطوم، 1972م.

7- سليمان سيد أحمد ، السياسات والمشاكل التي أقعدت مشروع الجزيرة ، ورقة مقدمة لورشة عمل مشروع الجزيرة دعامة الاقتصاد السوداني ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الخرطوم ، 2002م.

8- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي، الخرطوم، 1973م

9- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،العرض الاقتصادي، الخرطوم، 1977م

10- عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، ط3 ،الخرطوم، دارجامعة القران الكريم، 1998م.

11- Engle, R. F. and Granger, C. W. J. "Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", Econometrica, 1987, Vol. 55

12-. Granger, C. W. J. Developments in the Study of Cointegrated Economic Variables, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 48, No. 3, 1986.

المـــلاحـــق:

ملحق (1) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	سياسة التحرير الاقتصادي, الانتاجية بالقنطار الكبير للفدان ، تكلفة الفدان بالجنيه[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ساهمة النسبية للقطن في الصادرات السودانية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.912[a]	.832	.818	9.37600	1.104

a. Predictors: (Constant), سياسة التحرير الاقتصادي، الانتاجية بالقنطار الكبير للفدان ، تكلفة الفدان بالجنيه

b. Dependent Variable: المساهمة النسبية للقطن في الصادرات السودانية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16054.552	3	5351.517	60.875	.000[a]
	Residual	3252.647	37	87.909		
	Total	19307.199	40			

a. Predictors: (Constant), سياسة التحرير الاقتصادي، الانتاجية بالقنطار الكبير للفدان ، تكلفة الفدان بالجنيه

b. Dependent Variable: المساهمة النسبية للقطن في الصادرات السودانية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	55.464	5.380		10.310	.000
	الانتاجية بالقنطار الكبير للفدان	-2.786	1.354	-.155	-2.057	.047
	تكلفة الفدان بالجنيه	-4.32E-05	.000	-.460	-3.671	.001
	سياسة التحرير الاقتصادي	-23.979	5.297	-.551	-4.527	.000

a. Dependent Variable: المساهمة النسبية للقطن في الصادرات السودانية

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-3.2588	49.6093	27.5368	20.03407	41
Residual	-26.2233	16.5025	.0000	9.01755	41
Std. Predicted Value	-1.537	1.102	.000	1.000	41
Std. Residual	-2.797	1.760	.000	.962	41

a. Dependent Variable: المساهمة النسبية للقطن في الصادرات السودانية

Augmented Dickey- Fuller Unit root test on $D(x_1)$

-3.6019	1% Critical Value*	-6.865631
-2.9358	5% Critical Value	
-2.6059	10% Critical Value	

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 19:04
Sample(adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien	Variable
0.0000	-6.865631	0.252358	-1.732594	D(X1(-1))
0.0581	1.955164	0.152276	0.297724	D(X1(-1),2)
0.4743	-0.722817	0.171625	-0.124053	C

0.012500	Mean dependent var	0.698017	R-squared
1.915140	S.D. dependent var	0.681694	Adjusted R-squared
3.064756	Akaike info criterion	1.080496	S.E. of regression
3.191422	Schwarz criterion	43.19645	Sum squared resid
42.76177	F-statistic	-58.29512	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.959132	Durbin-Watson stat

Augmented Dickey- Fuller Unit root test on $D(x_2)$

-3.6019	1% Critical Value*	-6.865631 ADF Test Statistic
-2.9358	5% Critical Value	
-2.6059	10% Critical Value	

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,2)
Method: Least Squares

Date: 08/23/13 Time: 19:04
Sample(adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien	Variable
0.0000	-6.865631	0.252358	-1.732594	D(X1(-1))
0.0581	1.955164	0.152276	0.297724	D(X1(-1),2)
0.4743	-0.722817	0.171625	-0.124053	C
0.012500	Mean dependent var		0.698017	R-squared
1.915140	S.D. dependent var		0.681694	Adjusted R-squared
3.064756	Akaike info criterion		1.080496	S.E. of regression
3.191422	Schwarz criterion		43.19645	Sum squared resid
42.76177	F-statistic		-58.29512	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.959132	Durbin-Watson stat

Augmented Dickey- Fuller Unit root test on D(Y)

-3.6019	1% Critical Value*	-6.865631	ADF Test Statistic
-2.9358	5% Critical Value		
-2.6059	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y,2)
Method: Least Squares
Date: 08/23/13 Time: 19:19
Sample(adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
0.0000	-6.865631	0.252358	-1.732594	D(Y(-1))
0.0581	1.955164	0.152276	0.297724	D(Y(-1),2)
0.4743	-0.722817	0.004198	-0.003034	C
0.000306	Mean dependent var		0.698017	R-squared
0.046844	S.D. dependent var		0.681694	Adjusted R-squared
-4.356697	Akaike info criterion		0.026429	S.E. of regression
-4.230031	Schwarz criterion		0.025844	Sum squared resid
42.76177	F-statistic		90.13395	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.959132	Durbin-Watson stat

The Impact of Production & Marketing Policy on the Relative Contribution to the Cotton Crop in the Sudanese Exports: An Empirical Study 1970-2012

Abualqasim Abdulla Mohammed **Salaah Al-Dean Hamad Kamal**

Abstract

This study aims at identifying the impact of production and marketing policies on the contribution of the cotton crop in the total exports of Sudan in the period from 1970 to 2012. The study used the descriptive analytic method and the statistical quantitative method and adopted three variables as potential independent factors that have an impact on the contribution. Those factors are: cost and production that represent production policies and economic liberalization that represents marketing policy. The study variables were tested using the stationary and co-integration tests that proved the stability of the variables on the short run and their stable balanced relation on the long run. It utilized the Multiple Linear Regression Model and used the SPSS and E.Views to analyze the variables .

It concluded that the cotton had a low contribution on the total of exports after the application of the economic liberalization policies as the general average reached 6.49 versus 45.16 before that period. The study found that the production policy represented in cost variable and production variable are statistically significant as it reached 1% using T Student Test. Also it proved that the marketing policy represented in the dummy-variable is statistically significant as it reached 1% using T Student Test. Based on the study findings, the researchers suggested some recommendations for the concerned parties to increase the cotton contribution.